آثار تعدد روايات متن الحديث النبوي الشريف

الباحثة صفاء باحدوا
طالبة باحثة بسلك الدكتوراه في الدراسات الإسلامية
جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء
المغرب

ملخص:

إن تعدد روايات متن الحديث النبوي الشريف، سواء صدر عن النبي ﷺ أو عن الرواة الكرام، أنتج من الآثار الجمة ما جعل المحدثين يهتمون بجمع الروايات المتعددة للحديث الواحد. فالحديث كلما كثرت طرقه وتعددت رواياته كثرت فوائده، فتجد لذلك من أهل العلم من استفرغ الوسع في هذا الأمر، واستجلى ما لروايات الحديث الواحد من فوائد. فبتعدد الرواية يُعرف مدى ضبط الراوي، وتظهر الزيادة، ويُخصص العام، ويُقيد المطلق، ويُبين المجمل، وتُفسَّر بعض الألفاظ ويُعرف المراد منها، ويُلقى الضوء على ظروف الحديث ومناسباته، ويُرفع الإشكال، وما إلى ذلك من الفوائد والآثار الأخرى التي سنتطرق إليها بإذن الله في ثنايا هذا البحث.

الكلمات المفتاح:

آثار، تعدد الروايات، الحديث النبوي.

مقدمة:

حث النبي ﷺ على الأخذ بحديثه وتبليغه إلى عموم الناس وحذر من الكذب عليه، وهذا الأمر استنهض همم المسلمين منذ عهد الصحابة رضوان الله عليهم؛ فاعتنوا بالسنة النبوية عناية بليغة، وحفظوها في الصدور، ودونوها في الكتب، وطبقوها في سلوكهم، فصينت من كل زيف، ووُشحت بكل وشاح جميل؛ من شرح غريب وتعريف بالرواة ووضع للقواعد، كل ذلك من منطلق تقديرهم للسنة، ومعرفتهم بمنزلتها[1]، فبقيت كما صدرت عن النبي ﷺ بياناً للقرآن، وهداية للبشرية جمعاء.

وبالرغم من هذا الحرص فإن الدارس للأحاديث النبوية الشريفة يلاحظ وجود ظاهرة واسعة الانتشار وهي ظاهرة " تعدد روايات متن الحديث النبوي "، وهي قضية في غاية الأهمية تستحق أن تُفرد بالبحث والدراسة، وتستدعي أن يُبحث في أسبابها ودواعيها، ولا سيما ما ترتب عنها من نتائج وآثار.

وقد صغت هذا البحث في ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في الحكم على الحديث ورواته، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في الحكم على الحديث

الفرع الأول: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في تمييز الحديث المقبول من المردود

الفرع الثاني: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في تقوية الحديث

الفرع الثالث: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في تواتر الحديث

المطلب الثاني: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي على رواة الحديث

الفرع الأول: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في معرفة ضبط الراوي

الفرع الثاني: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في معرفة عدالة الراوي

الفرع الثالث: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في زيادة الثقة

المبحث الثاني: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في فقه الحديث، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في معرفة سبب ورود الحديث

المطلب الثاني: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في تفسير غريب الحديث

المطلب الثالث: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في تعيين لفظ الحديث عند الشك

المطلب الرابع: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في بيان إجمال الحديث

المطلب الخامس: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في تخصيص عام الحديث

المطلب السادس: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في تقييد مطلق الحديث

المبحث الثالث: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في حجية الحديث في النحو والبلاغة

وخاتمة فيها أهم النتائج التي تمخض عنها البحث.

المبحث الأول: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في الحكم على الحديث ورواته

إن دراسة طرق الحديث وتتبع رواياته ومقارنتها من أهم ما يلجأ إليه أهل العلم في تحليل الحديث ودراسته، لما لذلك من فوائد تخدم الحديث سواء من جهة معرفة درجته أو الحكم على رواته. وهذا الأمر ظاهر بشكل جلي في مصنفات المحدثين، وقد ذكر ابن القاص الطبري (ت 335هـ)[2] رحمه الله تعالى مجموعة من الفوائد لتتبع طرق الحديث المتعلقة بهذا الأمر، منها:

- الخروج من خلاف من شرط في قبول الخبر أن تتعدد طرقه، فقيل لاثنين، وقيل لثلاثة، وقيل لأربعة، وقيل حتى يستحق اسم الشهرة، وفي جمع الطرق ما يُحصِّل المقصود لكل أحد غالباً.
- العلم بمراتب الرواة في الكثرة والقلة.
- الاطلاع على علة الخبر بانكشاف غلط الغالط، وبيان تدليس المدلس، وتوصيل المعنعن، وغير ذلك[3].

المطلب الأول: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في الحكم على الحديث

إن رتبة الحديث عند المحدثين إما أن تكون في حيز القبول أو الردّ، ومرجع ذلك إلى توفر شروط قبول الحديث أو انتفائها جملة، أو انتفاء بعضها، وإن لتعدد روايات الحديث أثرا واضحا في منهج المحدثين في الحكم على الحديث كما سنرى في الفروع الآتية.

الفرع الأول: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في تمييز الحديث المقبول من المردود

إن جهود المحدثين في تدوين الأحاديث وسبرها؛ إنما كان لأجل تمييز الأخبار وبيان المقبول منها والمردود، فذاك هو المقصود الأعظم عندهم، ولهذا نجد علماء الحديث ونقاده يحرصون على استيعاب طرق الحديث ورواياته من أجل الوقوف على الأخطاء التي فيها والأوهام التي تعتريها، ولهذا أيضا نرى في ثنايا كتب الضعفاء اهتمام المحدثين بذكر بعض الأحاديث ليبرهنوا بها على ضعف رواتها، مثل «كتاب الضعفاء الكبير» للعقيلي، و «الكامل» لابن عدي و «الميزان» للذهبي، وكذا «التاريخ الكبير» للإمام البخاري.

ومن الأمثلة التي توضح أثر تعدد الطرق في بيان الحديث المقبول من المردود؛ ما رواه أصحاب السنن الأربعة من رواية همام بن يحيى، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه، قال: (كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه)[4]، حيث قال أبو داود بعد تخريجه: " هذا حديث منكر"، وإنما يعرف، عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من ورق له فص حبشي، ونقشه محمد رسول الله ثم ألقاه. قال: والوهم فيه من همام، ولم يروه إلا همام[5].

فهمام بن يحيى ثقة احتج به أهل الصحيح، ولكنه خالف الناس، فروى عن ابن جريج هذا المتن بهذا السند، وإنما روى الناس عن ابن جريج الحديث الذي أشار إليه أبو داود، فلهذا حكم عليه بالنكارة[6].

الفرع الثاني: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في تقوية الحديث

يمكن تعريف تقوية الحديث عند المحدثين بأنه: جبر ما في الحديث من قصور عن القبول أو كمال القبول، بما لراويه من متابعات وما لمتنه من شواهد. ومنهج المحدثين في ذلك يشمل تقوية الحديث الحسن لذاته فيصير صحيحاً لغيره، وتقوية الحديث الضعيف فيصير حسناً لغيره[7].

فإذا تعددت روايات الحديث بتعدد طرقه فلا شك في أن ذلك مما يقوي الحديث، ويؤكد كونه محفوظا عن رسول الله ﷺ، وعدم خطئ الراوي فيما يرويه؛ إذ الخطأ غالبا ما يكون في الحديث الذي يتفرد راويه به، وهو عن الجماعة أبعد، ومثل ذلك إذا كان للحديث شاهد أو أكثر؛ لأن الشواهد تؤكد حفظ الراوي للمتن أو لمعناه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في تقوية الأحاديث بتعدد طرقها: " فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضا"[8]، ويقول ابن حجر: " إن كثرة الطرق إذا اختلفت المخارج تزيد المتن قوة "[9].

ومن أمثلة تقوية الأحاديث الضعيفة: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (أفضل الصدقة إصلاح ذات البين)[10]، رواه البزار من طريق عبد الله بن يزيد، ثنا عبد الرحمن بن زياد، عن راشد بن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله ﷺ قال الحديث[11].

قال المنذري: " في إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وحديثه هذا حسن لحديث أبي الدرداء المتقدم "[12]. وقال الهيثمي: " فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وهو ضعيف "[13]. وفي إسناده أيضا راشد بن عبد الله المعافري، ترجم له البخاري وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحاً، ولا تعديلا[14]. وذكره ابن حبان في " الثقات " وقال: " يعتبر بحديثه من غير حديث الإفريقي "[15]. و " عبد الرحمن بن زياد بن أنعم وهو الإفريقي " ضعيف في حفظه كما قال الحافظ ابن حجر[16].

فإسناد هذا الحديث ضعيف، إلا أن ضعفه منجبر بحديث أبي الدرداء رضي الله عنه الذي رواه أبو داود، والترمذي، وأحمد، وابن حبان، من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، أم الدرداء، عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: (ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: إصلاح ذات البين، وفساد ذات البين الحالقة)[17]، وبذلك ارتقى حديث عبد الله بن عمر إلى درجة الحسن لغيره بحديث أبي الدرداء رضي الله عنهم أجمعين.

الفرع الثالث: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في تواتر الحديث

إن تعدد روايات متن الحديث النبوي من العوامل المساعدة على تواتر الحديث، ذلك أن تعدد الرواية يفيد مزيد التعدد في رواته، فتنتفي بذلك الغرابة عنه، ويرتقي إلى درجة العزيز أو المشهور أو المتواتر، بحسب عدد من يرويه.

ومثال ذلك حديث: (من كذب عليّ مُتعمداً فليتبوَّأ مقعده من النار)؛ فقد رواه عن النبي ﷺ أكثر من ستين صحابيا، منهم العشرة المبشرون بالجنة، ورواه عن هؤلاء خلق كثير. ومن الصحابة الذين رووه:

أ) علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تكذبوا عليَ، فإنه من كذب علي يلج النار)[18].

ب) سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من تقوّل عليّ ما لم أقل، فليتبؤأ مقعده من النار)[19].

ت) الزبير بن العوام، فعبد الله بن الزبير رضي الله عنه قال: قلت لأبي: ما لي لا أسمعك تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث فلان وفلان؟ قال: أما إني لم أفارقه منذ أسلمت، ولكني سمعته يقول: (من كذب عليَّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار)[20].

ث) أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (إني ليمنعني أن أحدثكم حديثا كثيرا أن النبي ﷺ قال: من تعمَّد عليّ كذبا فليتبوأ مقعده من النار)[21].

ج) المغيرة رضي الله عنه، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (إن كذبا عليّ ليس ككذب على أحد، من كذب

عليّ متعمدا، فليتبوأ مقعده من النار)[22].

المطلب الثاني: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي على رواة الحديث

الفرع الأول: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في معرفة ضبط الراوي

يعتبر الضبط من الشروط الأسس التي لا يتم قبول حديث الراوي إلا بعد تحققه، ومن فقد شرط الضبط من الرواة لم تُقبل روايته حتى تقوم قرينة ترجح أنه ضبط هذا الحديث ولم يخطئ فيه، لذلك كان نقاد المحدثين إذا رأوا من الراوي اختلالاً في ضبطه تركوا الرواية عنه، كما روى الترمذي عن يحي بن سعيد: " أنه كان إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرة هكذا ومرة هكذا، على رواية واحدة، تركه "[23].

وللمحدثين منهج دقيق للكشف عن ضبط الراوي ورتبته، وهل هو من الحفاظ الضابطين، أو ممن خف ضبطه، أو أنه ممن فحش غلطه وكثرت مخالفاته، وتعدد الروايات هو الركن الأساس في هذا، لأن هذا المنهج يقوم على خطوتين[24]:

الأولى: معرفة الحفاظ من المحدثين، وهذه المعرفة إنما تتأتى بعد استقراء الأحاديث من كل الرواة، ثم اصطفاء من يتوافقون دائماً أو غالباً، فيكونون مقياساً لغيرهم.

والثانية: عرض روايات الراوي على روايات هؤلاء المحدثين الثقات الضابطين، ومقارنة رواياته برواياتهم، ثم النظر في مدى موافقته أو مخالفته لهم فيما يروونه.

ومن الرواة الذي ضُعفوا وتكلم فيه النقاد ووصفوهم بسوء الحفظ بعد مقارنة مروياتهم بالأئمة الحفاظ: حماد بن أبي سليمان[25]؛ قال شعبة: " كان حماد بن أبي سليمان لا يحفظ الحديث "، وقال أبو حاتم: " صدوق لا يحتج به مستقيم في الفقه، وإذا جاء الآثار شوش – أي أنه يغير المعاني والمتون التي يرويها – "، وقال شعبة: "كان حماد ومغيرة أحفظ من الحكم، قال ابن أبي حاتم: يعني مع سوء حفظ حماد للآثار كان أحفظ من الحكم ". وسبب سوء حفظ حماد أنه اشتغل بالرأي وأوغل فيه، وكان الفقه غالبا عليه ولم يرزق مع ذلك حفظ الحديث، ومن ثم فقد كان يروي الحديث من حفظه فيخطئ، ويروي المتون بالمعنى الذي يفهمه هو ويخالف الحفاظ في ألفاظها ومعانيها[26].

وهذا المنهج يظهر أثر تعدد روايات الحديث ظهوراً بينا؛ بل إنه الأصل في ذلك؛ إذ أن حقيقة عملية عرض روايات الراوي على روايات الحفاظ تقوم على مقارنة سياق الراوي لمتن كل حديث مع سياق غيره لذلك الحديث من الثقات الضابطين، ثم النظر فيما يسفر عنه هذا العرض وهذه المقارنة، من موافقته أو مخالفته لهم في الرواية، ونسبة الموافقة والمخالفة في الأحاديث التي يشارك الرواة الضابطين في روايتها، فيعرف مقدار ضبطه، ويعرف حكم روايته فيما لو انفرد بحديث ولم يشاركه فيه غيره[27].

فمشاركة الراوي غيره في روايته غالب حديثه على الموافقة أو المخالفة هو من صور تعدد روايات الحديث، وبه يعرف مقدار ضبط الراوي.

الفرع الثاني: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في معرفة عدالة الراوي

العدالة لغة: مصدر عَدُل بالضم، يقال عدل عدالة وعدولة، فهو عدل، أي رضا ومقنع في الشهادة[28]. واصطلاحا: فهي صفة راسخة في النفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة. والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من فسق وبدعة، والمراد بالمروءة احتراز الإنسان عما يذم به عرفا[29].

ومعرفة العدالة في الراوي، تكون على مستويين[30]:

أولا: مستوى يتساوى في معرفته الخاصة والعامة، وهو الصحة في البيع والشراء والأمانة ورد الودائع وإقامة الفرائض وتجنب المآثم، وهذا يشترك الناس في علمه.

ثانيا: مستوى آخر، وهو الأهم؛ لأنه يتصل من ناحية برواية السنة مباشرة ولهذا لا يعرفه إلا علماء الحديث والفقه وأئمتهم، ومن ناحية أخرى لكونه يتصل بمسألة تعدد روايات متن الحديث النبوي، حيث يتم ملاحظة روايته، وهل هو يكذب فيها أو يصدق، وهل يخالف الأصول العامة للدين، وهل يوافق العدول الآخرين أو يخالفهم أو يتحرز في روايته أم لا. فهنا التعويل فيه على مذاهب نقاد الحديث وملاحظاتهم ومعرفتهم، فمن عدلوه، وذكروا أنه يعتمد على ما يرويه جاز حديثه، ومن قالوا فيه خلاف ذلك وجب التوقف في روايته.

إذن فكل ذلك إنما يكون بموازنة حديثه وعرضه على رواية الثقات الحفاظ الأفذاذ، وبه يظهر أثر تعدد روايات متن الحديث في معرفة عدالة الراوي. ومثاله: قول الإمام أحمد في موسى بن عبيدة الربذي[31]: لا يشتغل به، وذلك أنه يروي عن عبد الله بن دينار شيئًا لا يرويه الناس، لا تحل الرواية عندي عن موسى بن عبيدة[32].

الفرع الثالث: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في زيادة الثقة

الزيادة لغة ضد النقصان، والمزيد من كل شيء: الاستكثار منه والزيادة فيه[33]. واصطلاحا: قال ابن كثير رحمه الله: " تفرّد الراوي بزيادة في الحديث عن بقية الرواة عن شيخ لهم، وهذا الذي يعبر عنه ب:" زيادة الثقة "[34]. وقال الزركشي رحمه الله: " أن يروي الحديث جماعة، ويتفرد بعضهم بزيادة فيه "[35].

ويشترط في الزيادة أن تكون من ثقة، ذلك لأن زيادة الضعيف على اختلاف درجات الضعف مردودة، والضعيف إذا تفرد بحديث لا يقبل منه أصلا. كما يشترط فيها أيضا أن لا تقوم قرينة تدل على وهم الراوي في زيادته.

وقسّم ابن الصلاح، وتبعه النووي وابن حجر والسيوطي، زيادة الثقة إلى ثلاثة أقسام متباينة الحكم، هي:

أولا: زيادة غير منافية لما هي ليست فيه، وهي مقبولة لأنها في حكم الحديث المستقل الذي يتفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره.

ثانيا: زيادة مخالفة لما هي ليست فيه، ولكن مخالفتها منحصرة في تقييد المطلق، وهذا النوع اختلف العلماء في قبوله ورده.

ثالثا: زيادة منافية لما هي ليست فيه، وهي مردودة.

والزيادة في الحديث لا بد فيها من تعدد روايات متن الحديث حتى تُعرف، ولذلك قال السخاوي رحمه الله عن هذا الفن: " هو فن لطيف يُستحسن العناية به، يُعرف بجمع الطرق والأبواب "[36]. وبذلك يظهر أثر تعدد المتون في بيانها.

المبحث الثاني: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في فقه الحديث

إن الفقه والحديث صنوان لا ينفكان لا غنى لأحدهما عن الآخر، ففقه الحديث يُعنى باستنباط معاني الحديث واستخراج لطائفه وأحكامه من الحديث المروي على فهم السلف الصالح، ولذلك اعتنى المحدثون بهذا العلم عناية شديدة؛ قال الإمام علي بن المديني رحمه الله تعالى: " التفقه في معاني الحديث نصف العلم ومعرفة الرجال نصف العلم "[37]، وقال الإمام البخاري رحمه الله: "... فعليك بالفقه الذي يُمكنك تعلمه وأنت في بيتك قارٌّ ساكن، لا تحتاج إلى بعد الأسفار ووطء الديار، وركوب البحار، وهو مع ذا ثمرة الحديث. وليس ثواب الفقيه بدون ثواب المحدث في الآخرة، ولا عزّه بأقل من عزّ المحدّث "[38].

ولأن تعدد روايات متن الحديث النبوي يؤثر تأثيرا بليغا في استقاء الأحكام الشرعية واستخلاص الفقه بما يحقق مراد الشارع، فسأتناول في هذا المبحث مختلف الجوانب المتعلقة به كي تظهر الصورة بجلاء.

المطلب الأول: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في معرفة سبب ورود الحديث

سبب ورود الحديث هو الأمر الذي لأجله حدّث النبي ﷺ بذلك الحديث، كما في سبب نزول القرآن الكريم[39]. فقد يأمر ﷺ في مناسبة ما، فيظنه البعض أمرا مطلقا في كل الأحوال ولا يراعي السبب الذي ورد الحديث بخصوصه، فلا يعني أمره في حادثة ما حكما مطلقا في المسألة.

ومعرفة سبب ورود الحديث من أوفى ما يجب الوقوف عليه، وأولى ما تنصرف العناية إليه، ومن لم يقف عليه كان عرضة للزلل والهلم؛ لامتناع فهم الحديث ومعرفة أغراضه ومقاصده دون الوقوف على قصته وبيان بيئته، والحال التي اكتنفت وروده، لأن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب، والجهل به مورد للنصوص الظاهرة مورد الإجمال، بحيث لا يفهم المقصود به ابتداء.

ومن الأمثلة على معرفة سبب ورود الحديث بتعدد الروايات: حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (الولد للفراش، وللعاهر الحجر)[40]، حيث روى الحديث مختصرا من غير بيان سبب وروده، وجاء بيان السبب في حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: (كان عتبة بن أبي وقاص عَهِد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمعة مني، فاقبضه إليك، قالت: فلما كان عام الفتح أخذه سعد بن أبي وقاص وقال: ابن أخي قد عهد إليّ فيه، فقام عبد ابن زمعة فقال: أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه، فتساوقا إلى النبي ﷺ، فقال سعد: يا رسول الله، ابن أخي كان قد عهد إليّ فيه، فقال عبد بن زمعة: أخي وابن وليدة أبي وُلِد على فراشه، فقال رسول الله ﷺ: " هو لك يا عبد بن زمعة "، ثم قال النبي ﷺ: " الولد للفراش، وللعاهر الحجر "، ثم قال لسودة بنت زمعة زوج النبي ﷺ: " احتجبي منه "؛ لما رأى من شبهه بعتبة، فما رآها حتى لقي الله)[41]. فنص الحديث: (الولد للفراش، وللعاهر الحجر) عام في الأمة والحرة الزوجة، وسبب الحديث كما بينته رواية عائشة رضي الله عنها إنما جاء في الأمة، فيستفاد منه عدم إخراج الأمة مما تضمنه نص الحديث من أحكام، وأنها تكون فراشاً للرجل كالحرة في ذلك[42].

المطلب الثاني: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في تفسير غريب الحديث

من تتبع منهج أهل العلم في تفسير غريب الحديث يجد صنيعهم يرجع إلى أمرين:

أولا: تفسير غريب الحديث من خلال اللغة؛ بالرجوع إلى المعهود من طرائق العرب وأساليبهم في البيان وفنون الكلام؛

ثانيا: تفسير غريب الحديث بالحديث: قال الحافظ ابن الصلاح رحمه الله تعالى: " وأقوى ما يُعتمد عليه في تفسير غريب الحديث: أن يُظفر به مفسّرا في بعض روايات الحديث "[43].

فقد يظهر معنى الحديث عند تعدد طرقه ومقارنتها، حيث تجيء بعض مفردات الحديث عارية عن التفسير في بعض الروايات وتجيء مفسرة في بعضها الآخر. قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: " الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً "[44]، وقال ابن حجر رحمه الله: " إن طرق الحديث يفسر بعضها بعضا "[45].

ومثال ذلك حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه، قال: (أقمت مع رسول الله ﷺ بالمدينة سنة، ما يمنعني من الهجرة إلا المسألة، كان أحدنا إذا هاجر لم يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء، قال: فسألته عن البر والإثم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: البر حسن الخلق، والإثم ما حاك في نفسك، وكرهت أن يطلع عليه الناس)[46]. فهذا الحديث فيه لفظة غريبة واحدة، هي " حاك " وفي رواية " حك "، وكلاهما في سياق النص أثّر ورسخ، وقد جاءت اللفظة مفسرة في حديث آخر؛ قال الزمخشري: " سأله ﷺ النواس بن سمعان عن البر والإثم فقال: البر حسن الخلق والإثم ما حك في نفسك وكرهت أن يطلع عليه الناس. أي أثر في قلبه وأهمه أنه ذنب وخطيئة. ومنه حديثه ﷺ: الإثم ما حك في صدرك وإن أفتاك الناس عنه وأفتوك، أي أرضوك. ومنه الحديث: (إياكم والحكاكات) فإنها المآثم. أي الأمور التي تحك في الصدور. وروى: ما حاك ومن قولهم: حاك فيه السيف وأحاك "[47].

المطلب الثالث: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في تعيين لفظ الحديث عند الشك

إن المراد بتعيين لفظ الحديث عند الشك: تمييز الصواب في لفظ الحديث والجزم به، عند تردد الراوي به[48]. وتصريح الراوي بشكه في لفظ الحديث دليل على ورعه وتثبته وخشيته أن يقحم فيه ما ليس منه، وهذا دأب نقلة السنة من العدول الضابطين، من زمن الصحابة رضي الله عنهم فمن بعدهم من القرون، لذلك تجد في الصحابة الكرام من يُتبع روايته الحديث عن النبي ﷺ بأن يقول: أو نحوه، أو شكله، أو كما قال رسول الله ﷺ.

وإن كان التردد لا يطعن في صحة الحديث، إلا أنه يُدخل خللا في تفسير الحديث ومعرفة معناه خصوصا عند اختلاف مدلول العبارتين، وهنا يظهر أثر تعدد الروايات، حيث أن من منهج المحدثين في رفع هذا الشك ودفع التردد تتبع روايات الحديث وموازنتها، لمعرفة ما إذا جاء شيء من هذه الروايات بصيغة الجزم من غير شك.

ومثاله ما رواه عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ: أنه قام إلى جنب المنبر، فقال: (الفتنة ها هنا، الفتنة ها هنا من حيث يطلع قرن الشيطان)، أو قال: (قرن الشمس)[49].

فهنا شك الراوي بين عبارتي: (من حيث يطلع قرن الشيطان) و (من حيث يطلع قرن الشمس)، إلا أنه جاءت روايات من طرق أخرى تجزم باللفظة التي شك فيها الراوي، منها:

أ) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: (رأيت رسول الله ﷺ يشير إلى المشرق فقال: " ها إن الفتنة ها هنا، إن الفتنة ها هنا من حيث يطلع قرن الشيطان ")[50].

ب) عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ، قال: (الإيمان يمان، والفتنة ها هنا، ها هنا يطلع قرن الشيطان)[51].

ت) عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ، قام عند باب حفصة، فقال: بيده نحو المشرق: (الفتنة هاهنا من حيث يطلع قرن

الشيطان)[52].

ث) عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ، قال وهو مستقبل المشرق: (ها إن الفتنة هاهنا، ها إن الفتنة هاهنا، ها إن الفتنة هاهنا، من حيث يطلع قرن الشيطان)[53].

ج) عن ابن عمر، قال: (خرج رسول الله ﷺ من بيت عائشة، فقال: «رأس الكفر من هاهنا، من حيث يطلع قرن الشيطان» يعني المشرق)[54].

فاللفظان لهما مدلول مختلف، وهذا من شأنه أن يؤثر في فقه الحديث وتفسيره، إلا أنه بتتبع روايات الحديث وطرقه نجد أن الحديث مع كثرة طرقه، ليس في طريق منها عبارة: " قرن الشمس "، حيث جاءت الطرق الأخرى بصيغة الجزم، وهذا يفيد رفع التردد عن الرواية التي تحمل لفظ الشك، وتعيين اللفظة الصحيحة، والتي هي: (من حيث يطلع قرن الشيطان).

المطلب الرابع: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في بيان إجمال الحديث

المجمل لغة: اسم مفعول من جَمَلَ وأجمَلَ، بمعنى جمع، فالمجمل: المجموع، والجملة: جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره[55]. وهو من مصطلحات علم الأصول، ويراد به عندهم ما له دلالة على معنيين لا مزية لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه[56]، والذي لا يعقل معناه ولا يدرك مقصود اللافظ ومبتغاه[57].

وورود النص المفسر للنص المجمل هو الأساس الذي يقوم عليه تفسير الإجمال وتوضيح الإبهام، ويظهر أثر تعدد الروايات في هذا، فيما إذا جاء الحديث في أحد رواياته أو بعضها بلفظ مجمل، يصلح لأكثر من معنى، وجاء تفسير هذا الإجمال وحمله على معنى من المعاني في رواية أخرى.

ومثاله: روايات في قضاء النبي ﷺ في قتل المرأتين الهذليتين:

أ) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (اقتتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر، فقتلتها وما في بطنها، فاختصموا إلى النبي ﷺ، فقضى أن دية جنينها غرة عبد أو وليدة، وقضى أن دية المرأة على عاقلتها)[58].

ب) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، (أنه نشد الناس قضاء النبي ﷺ في ذلك في الجنين، فقام حمل بن مالك بن النابغة، فقال: كنت بين امرأتين لي، فضربت إحداهما الأخرى بمسطح، فقتلتها وقتلت جنينها، فقضى رسول الله في الجنين بغرة عبد، وأن تقتل بها)[59].

ت) وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن امرأتين من هذيل قتلت إحداهما الأخرى، ولكل واحدة منهما زوج وولد، فجعل رسول الله ﷺ دية المقتولة على عاقلة القاتلة، وبرأ زوجها وولدها. قال: فقال عاقلة المقتولة: ميراثها لنا؟ قال: فقال رسول الله ﷺ: (لا، ميراثها لزوجها وولدها)[60].

فالمرأتان في الحديث الثاني كانتا ضرتين، ولكن لم تتضح العلاقة بين المرأتين في الحديث الأول، وقضى النبي ﷺ في الحادثة الأولى بالدية على عاقلة القاتلة، وفي الحادثة الثانية قضى بقتل القاتلة، وبذلك أصبح الحديثان مبهمان نوعاً ما. ولكن رواية جابر بن عبد الله فسرت أن المرأتين الهذليتين المقتتلتين لم تكونا ضرتين، بل كان لكل منهما زوج مستقل، وأولاد مستقلون. وبذلك اتضح أن

المرأتين في الحديث الأول غير المرأتين في الحديث الثاني، وزال الإبهام، وأصبحت الحادثتان منفصلتين، وأخذت صاحبة كل منهما حكمها، الأولى تؤدي عاقلتها الدية، والأخرى تقتل قصاصاً.

المطلب الخامس: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في تخصيص عام الحديث

العام لغة هو الشامل، وهو ضد الخاص وخلافه، والعامة ضد الخاصة، وعَمَّ الشيء يَعُمُّ بالضم عموما؛ أي: شَمِل الجماعة، يقال: عَمَّهم بالعطيّة[61]. وعند علماء الأصول: هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له من غير حصر[62].

أما الخاص في اللغة فهو كل لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد المراد بالمعنى الذي وضع له اللفظ عينًا كان أو عرضًا، وبانفراد اختصاص اللفظ بذلك المعنى، وإنما قيده بالانفراد ليتميز عن المشترك[63]. وخصّه بالشيء يخصه خصًّا، واختصه بكذا أفرده به دون غيره. والخص البيت من القصب، والخصاصة والخصاص الفقر[64]. واصطلاحا هو: اللفظ الدال على مسمى واحد وما دل على كثرة مخصوصة[65].

ولأنه قد يأتي النص الواحد بما فيه الحديث النبوي بألفاظ متعددة، وعلى صور مختلفة؛ منها العام ومنها الخاص، وضع الأصوليون قواعد للتغلب على مشكلة التعدد هذه، منها قاعدة " تخصيص العام بالخاص "، قال الإمام الشافعي رحمه الله تعال: " ورسول الله ﷺ عربي اللسان والدار، فقد يقول القول عاماً يريد به العام، وعاماً يريد به الخاص. ويسن بلفظ مخرجه عام جملة بتحريم شيء أو بتحليله ويسن في غيره خلاف الجملة، فيستدل على أنه لم يرد بما حرم ما أحل، ولا بما أحل ما حرم "[66].

فأثر تعدد روايات متن الحديث يكمن إذن فيما إذا ورد حديث يفيد العموم في مدلوله، وآخر يفيد الخصوص، فيصار إلى تخصيص الحديث العام في دلالته بالحديث الخاص في دلالته، وذلك ببيان أن المراد بالعام بعض أفراده، وأن حكمه يسري على كل الحالات التي تناولها ما عدا تلك الحالة التي نص عليها الخاص. ومثاله:

أ) حديث عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: (فيما سقت السماء والعيون أو كان عَثَريا[67] العشر، وما سقي بالنضح نصف العشر)[68].

ب) وما رواه أبو سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ أنه قال: (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة)[69].

فقد دل حديث " فيما سقت السماء " على أن ما سقي بماء السماء يجب إخراج العشر منه سواء كان قليلاً أو كثيراً. فالحديث عام في القليل منه والكثير وهو مذهب الأحناف. ودل حديث " ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة " على أن نصاب الزكاة خمسة أوسق، فما كان دون خمسة أوسق لا تجب فيه الزكاة. وهذا مخالف لعموم الحديث الأول الذي دل على وجوب إخراج الزكاة في القليل والكثير؛ لأن مقتضاه وجوب الزكاة فيما دون خمسة أوسق أيضاً. وهنا ذهب جمهور أهل العلم إلى تخصيص حديث " فيما سقت السماء العشر " بحديث " ليس فيما دون خمسة أوسق ". فما سقي بماء السماء أو كان عثريا من الزروع والثمار لا تجب فيه العشر حتى يبلغ خمسة أوسق[70].

المطلب السادس: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في تقييد مطلق الحديث

المطلق في اللغة: من الإطلاق بمعنى الإرسال، فهو المرسل، أي: الخالي من القيد، فالطالق من الإبل هي التي لا قيد عليها[71]، وجاء في المصباح المنير: مطلق اليدين، إذا خلا من التحجيل[72]. وعند علماء الأصول هو: المتناول لواحد لا بعينه باعتبار حقيقة شاملة لجنسه[73].

والمقيد لغة: مقابل المطلق، تقول العرب: قيدته وأقيده تقييدًا، فرس مقيد، أي: ما كان في رجله قيد أو عقال مما يمنعه من التحرك الطبيعي[74]. وعند الأصوليين: اللفظ الدال على الماهية مع قيد من قيودها[75].

وهما من المباحث المهمة والتي لها تعلق بتعدد الروايات في الأحاديث النبوية الصحيحة، فقد يتحدث النبي ﷺ بالحديث مطلقاً ثم يقيده في موضع آخر فيشكل ذلك على البعض حينما يرى اختلافاً في الروايات وتعارضاً في الأحكام، والحقيقة ليست كذلك كما سيتبين لنا من خلال هذا المثال.

أ) ما حدث به عليّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تكذبوا عليّ فإنه من يكذب علي فليلج النار)[76].

ب) فقد عارضه حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار)[77]. وهذا متواتر.

فظاهر حديث عليّ رضي الله عنه يفيد أن الوعيد يشمل كل أنواع الكذب سواء كان عمداً أو خطأ، كما أنه عام في كل كاذب أيضا سواء تعمد به أم أخطأ، وظاهر حديث أبي هريرة رضي الله عنه قيَّد نوع الكذب الذي يدخل به صاحبه النار، وهو الكذب المتعمد المقصود، فيندفع هذا الاختلاف بين الحديثين بحمل الإطلاق الوارد في الحديث الأول على التقييد الوارد في الحديث الثاني.

المبحث الثالث: أثر تعدد روايات متن الحديث النبوي في حجية الحديث في النحو والبلاغة

يستند علماء العربية في إثبات الألفاظ اللغوية وتقرير الأصول النحوية والأساليب الكلامية، إلى القرآن المجيد وكلام العرب الخلص. ورسول الله ﷺ عربي قحّ، بل هو أفصح من نطق بالضاد، كيف لا وقد أوتي جوامع الكلم، فكان من المفروض أن يكون للحديث المقام الأول بعد القرآن الكريم في الاحتجاج به[78] في اللغة وقواعد الإعراب على سائر كلام العرب من نثر وشعر، وهذا ما لا نجده في مصنفات اللغويين.

وسبب ذلك أن علماء اللغة اختلفوا في الاحتجاج بألفاظ الحديث في إثبات الألفاظ اللغوية وتقرير القواعد النحوية؛ فذهب جماعة من النحاة إلى أن الحديث لا يستشهد به في اللغة، منهم أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الضائع[79]، وأبو حيان الأندلسي[80]، وتبعهما الجلال السيوطي، قال ابن الطيب[81]: (لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة، إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل، وأبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل، وتابعهما الجلال السيوطي)[82]، وذهب أكثر العلماء إلى جواز الاحتجاج بالحديث في إثبات ألفاظ اللغة وتقرير القواعد، وقد اشتُهر بهذا المذهب ابن مالك صاحب الألفية (ت 672 هـ) الذي كان يستشهد بالحديث النبوي، وتبعه في ذلك ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)[83].

والذي جعل المانعين يرون عدم الاحتجاج بالأحاديث النبوية أمران اثنان:

أولا: زعمهم بأن أغلبها مروي بالمعنى؛

ثانيا: تداول الأعاجم لها قبل تدوينها، وروايتهم لها بما أدت إليه عباراتهم، وهؤلاء لا يحتج بهم في اللغة، لأن أصلهم عجم، وبالتالي حدوث الخطأ في الرواية.

واستدلوا لهذا؛ بوجود التعدد في متون الحديث النبوي، أي أن الحديث الواحد في القصة الواحدة مروي على أوجه شتى، وبعبارات مختلفة، إذ ليست كل تلك الألفاظ المختلفة صدرت عنه ﷺ. قال أبو حيان: " إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، وأنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم "[84]. وقال أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل: " تجويز الرواية بالمعنى السبب عندي في ترك الأئمة – كسيبويه وغيره –الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصحيح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ، لأنه أفصح العرب "[85].

إلا أن أكثر العلماء كما سبق أن قلت، ذهبوا إلى جواز الاحتجاج بالحديث النبوي في إثبات ألفاظ اللغة وتقرير القواعد. وعدد من المحدثين واللغويين تناول هذه القضية بالبحث والدراسة، وأثبت أن مسألة الرواية بالمعنى هي حقيقة جزئية في رواية الحديث من جهة، وأنها ليست بذاك التأثير الكبير، تفنيدا لما زعمه المانعون. وخلاصة أجوبتهم على هذه القضية الشائكة كانت كما يلي:

أولا: التحقيق أن عدم استشهاد النحاة واللغويين المتقدمين بالحديث النبوي الشريف أمر غير صحيح! بل ينبغي القول بأنهم أقلُّوا من الاستشهاد به، وهذا ما أثبتته اللغوية الدكتورة خديجة الحديثي[86] من خلال كتابها: " موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف "، حيث أحصت فيه استشهاد النحاة المتقدمين بالحديث النبوي الشريف واستدلالهم به، وهم أبو عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد وسيبويه، ثم تتبعت شواهد الحديث عند كل من المبرد[87] والزجاج[88] وابن السراج[89] وغيرهم...، إلى عصر ابن مالك وأبي حيان، حيث بلغت هذه الأحاديث سبعة وثمانون حديثا نبويا شريفا[90]. وقد خصلت في هذه الدراسة إلى ما يقطع بنفي القول بعدم الاستشهاد، ولكن إلى قلة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحو واللغة.

ثانيا: من بين أهم أسباب الإقلال من الاستشهاد به أن حفظ الحديث النبوي الشريف كان آنذاك لا زال مقصورا على المحدثين؛ فلم يكن قد راج تدوينه وانتشر في البيئة الإسلامية الانتشار الذي يمكن النحاة وغيرهم من الوقوف عليه[91]، فوضع قواعد علم النحو بدأ في القرن الأول الهجري؛ أبو الأسود الدؤلي (ت 69 هـ)، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، سيبويه (ت 180 هـ)، أي قبل تدوين الحديث النبوي الشريف في كتب الصحاح التي ذاعت وشاعت، قال د. عودة أبو عودة[92] في هذا الصدد: " فالحديث النبوي الشريف لم يكن قد بدأ تدوينه بعد تدوينا يسمح بتداوله وانتشاره، الانتشار الذي يمكن النحاة من الاستشهاد به في قواعد اللغة، ولعل هذا هو تفسير وجود أحاديث قليلة في كتاب سيبويه وكتب النحاة المتقدمين؛ إذ لو كان هناك سبب غيره لكان حكم سيبويه والخليل على قليل الحديث مثل حكمهما على كثيرة سواء بسواء"[93]. إذن فدواوين الحديث لم تكن مشهورة في ذلك العهد، ولم يتناولها علماء العربية كما كانوا يتناولون القرآن الكريم، وإنما اشتهرت دواوينه ووصلت إلى أيدي جمهور أهل العلم من بعد؛ فالسبب الرئيسي إذن: عدم انتشاره بينهم. ثم لو فرضنا عدم استشهادهم بالحديث في مصنفاتهم، رغم أن الأمر غير صحيح، فإنه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به.

ثالثا: أن الأصل في الرواية أن تكون باللفظ، حيث منع جماعة من العلماء الرواية بالمعنى مطلقا، وحتى العلماء الذين أجازوا الرواية بالمعنى، فإنهم اشترطوا شروطاً منها أن يكون الراوي عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، وخبيراً بما يحيل معانيها، واعتبروا

الرواية بالمعنى رخصة لا تكون إلا عند الضرورة، وبالتالي، إذا كان هناك نقل بالمعنى في الأحاديث النبوية فإنما هو تصرف من يحتج بكلامه في اللغة، " فإن كان هناك إبدال لفظ بمرادفه، فإنما أبدله عربي فصيح يحتج به، وإن وقع بعد ذلك شك في بعض الروايات من غلط أو تصحيف فنزر يسير لا يقاس أبدأ إلى أمثاله في الشعر وكلام العرب "[94]، وفرق بين إنسان يعمد عمدا إلى إعادة الصياغة، ويتحراها حتى تستحيل صياغة أخرى في اللفظ والأسلوب، وآخر يعمد عمدا إلى الالتزام بألفاظ المروي ويتحرى في ذلك أقصى ما يمكن لعقل بشرى من الدقة. وليس من الأمانة العلمية في شيء ألا نفرق بين الموقفين، ونتغاضى عن الاتفاق بين الروايات في أكثر الألفاظ، ونقصر النظر على رؤية الألفاظ القلائل التي طرأ عليها تغير بين الروايات، فنجعل الاستثناء قاعدة.

رابعا: عُرف عن علماء الحديث شدة تحريهم وضبطهم لألفاظ الحديث، حتى إذا وقع تردد من الراوي أو شك في اللفظ المسموع نبه على ذلك في روايته، ودواوين السنة قد حفظت لهم هذه المنقبة. ينضاف إلى ذلك ورود كلمات في نصوص الأحاديث الشريفة لم يكن رواة الحديث من الصحابة يعرفونها لأنها غير معروفة في لهجات قبائلهم، فيوردونها كما تعلموها من الرسول ﷺ، ويتركون ما يرادفها في لهجاتهم، إضافة إلى إصرار النبي ﷺ على لفظ بعينه والنص على هذا الإصرار في الحديث النبوي الشريف[95].

خامسا: وينضاف إلى كل ما سبق مسألة في غاية الأهمية؛ وهو أن كثيراً من الأشعار نفسها رُويت بروايات مختلفة، وبعضها موضوع، فضلاً على أن فن الرواية اللغوية، لم يحظ ببعض ما حظي به فن رواية الحديث النبوي[96]، فالأحاديث أصح سنداً مما ينقل من أشعار العرب، ذلك أن الحديث نقل من طريق " العدل الضابط عن العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب، فكان أوثق من نقل أهل اللغة، فإنهم قد يكتفون بالنقل عن واحد ولا يعرف حاله "[97].

سادسا: فيما زعموه من وقوع اللحن في بعض الأحاديث بسبب عجمة بعض الرواة، فهو شيء، إن وقع قليل جداً لا يبنى عليه حكم، وقد تنبه إليه الناس وتحاموه، ولم يحتج به أحد، ولا يصح أن يمنع من أجله الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح[98]. وقد حذر أهل العلم من اللحن في الحديث، واعتبر بعضهم الحديث الملحون كذباً على النبي ﷺ. وقد ألف في هذا الباب ابن مالك كتاب أسماه " التوضيح في حل مشكلات الجامع الصحيح "، وذكر الأحاديث التي يشكل إعرابها وجوها ليستبين بها أنها من قبيل العربي الصحيح، ليرد على من يرى وجود بعض اللحن في الحديث، حيث أظهر أن له وجها من الصحة في العربية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك من الباحثين من سعى لإثبات رواية الحديث بلفظه ونصه، مثل د. أبو عودة، الذي تتبع بعض الأحاديث الصحيحة وتعرض للظواهر اللغوية والنحوية في المتن، حيث استنبط أربعة وعشرين دليلا أطلق عليها الأدلة الداخلية على الرواية باللفظ والنص، منها ما يرتبط بالظاهرة اللغوية ارتباطا مباشرا من مفردات أو تراكيب أو أبعاد سياقية تداولية.

خاتمة:

من خلال هذه الجولة والدراسة يمكن أن تصاغ نتائج هذا البحث في النقاط الآتية:

- لتعدد روايات متن الحديث النبوي الشريف مجموعة من الآثار في الحكم على الحديث، وذلك لأن سبر روايات الحديث وموازنتها يشكل عصب حكم النقاد على الحديث قبولا أو ردا، كما أن جمع الطرق يسهم في تقوية الحديث، وتواتره، وبيان علته.
- تمتد آثار التعدد إلى الحكم على رواته؛ وذلك من خلال معرفة ضبطهم وعدالتهم، وتمييز زيادة الثقة.
- تتمثل آثار تعدد روايات المتن المتعلقة بفقه الحديث في: معرفة سبب ورود الحديث، وتفسير غريبه، وتعيين لفظه عند الشك، وزوال الإشكال من وجهه، وتخصيص عامه، وبيان مجمله، وتقييد مطلقه.
- تكامل علوم الحديث وترابطها، ما يتعلق منها بعلم رواية الحديث، وما يتعلق منها بعلم دراية الحديث، والأول باب للثاني، فمن قصر فيه قصر في الثاني.
- امتدت آثار تعدد روايات المتن إلى اختلاف علماء اللغة حول الاحتجاج بحديثه ﷺ في النحو والبلاغة؛ فيما يخص إثبات الألفاظ اللغوية وتقرير القواعد النحوية، حيث ذهب أكثر العلماء إلى جواز ذلك، واستدلوا على الإقلال من الاستشهاد به بأمور منها: ندرة الرواية بين اللغويين في العصور الأولى، حيث كان حفظ الحديث النبوي لا زال مقصورا آنذاك على المحدثين، إضافة إلى أن الأشعار التي يستدلون بها نفسها رُويت بروايات مختلفة، ولم تحظ ببعض ما حظي به فن رواية الحديث النبوي.

الهوامش:

[1] ينظر: السنة قبل التدوين لعجاج الخطيب، (80-91).

[2] هو أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري، ثم البغدادي الشافعي، ابن القاص تلميذ أبي العباس بن سريج، الإمام الفقيه، شيخ الشافعية، حدث عن أبي خليفة الجمحي وغيره، تفقه به أهل طبرستان. صنف في المذهب كتاب "المفتاح"، وكتاب "أدب القاضي"، وكتاب "المواقيت". "سير أعلام النبلاء" (5/12).

[3] ينظر: فتح الباري (585/10).

[4] أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الطهارة، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء، رقم: 19 (15/1)، قال شعيب الأرنؤوط: " إسناده ضعيف"؛ وابن ماجة في سننه: أبواب الطهارة وسننها، باب كراهية البول في المغتسل، رقم 303 (202/1)؛ والبيهقي في السنن الصغير: كتاب الطهارة، باب الاستنجاء، رقم: 68 (38/1).

[5] ذكره أبو داود في سننه: كتاب الطهارة، باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء، رقم 19 (16/1).

[6] تدريب الراوي (278/1).

[7] تعدد روايات الحديث النبوي وأثره في الحكم على الحديث (479).

[8] مجموع الفتاوى، ابن تيمية (26/18).

[9] القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد، ابن حجر (38).

[10] رواه عبد بن حميد في مسنده، رقم: 335 (135/1)؛ والطبراني في المعجم الكبير: رقم: 31 (20/13)؛ وقد تراجع الألباني عن تضعيفه في ضعيف الجامع حديث رقم: 1012.

[11] كشف الأستار عن زوائد البزار، الهيثمي، رقم: 2059 (440/2-441).

[12] صحيح الترغيب والترهيب، الألباني رقم: 2817 (45/3).

[13] مجمع الزوائد، الهيثمي (80/8).

[14] التاريخ الكبير (295/3)؛ والجرح والتعديل (485/3).

[15] الثقات، ابن حبان، رقم: 7823 (302/6).

[16] تقريب التهذيب، ابن حجر (340).

[17] أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الأدب، باب إصلاح ذات البين، رقم: 4919 (280/7)، قال شعيب الأرنؤوط: "إسناده صحيح" (4919)؛ والترمذي في سننه: كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب ما جاء في إصلاح ذات البين، رقم: 2509 (663/4).

[18] أخرجه مسلم في صحيحه: في المقدمة، رقم: 1 (9/1).

[19] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، رقم: 109 (33/1).

[20] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، رقم: 107 (33/1).

[21] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، رقم: 108 (33/1).

[22] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجنائز، باب ما يكره النياحة على الميت، رقم: 1291 (80/2).

[23] شرح علل الترمذي (396/1).

[24] ينظر: تعدد الروايات وأثره في الحكم على الحديث (454-455).

[25] هو حماد بن مسلم، سمع أنسا وإبراهيم، وسمع منه الثوري وشعبة، قال أبو نعيم: مات سنة 120هـ، وهو مولى آل أبي موسى، وأبو إسماعيل كناه موسى بن إسماعيل. فقيه أهل الكوفة وإمامهم، أحد الأئمة المجتهدين وحامل راية فقه أهل الرأي بالعراق شيخ أبي حنيفة وتلميذ النخعي. " التاريخ الكبير" (18/3).

[26] رواية الحديث بالمعنى وأثرها في المرويات والحكم على الرواة (401).

[27] أثر تعدد الروايات في دراسة الحديث والحكم عليه (463).

[28] ينظر: لسان العرب مادة (عدل)، (430/11-437)؛ تاج العروس مادة (عدل)، (443/29-444)؛ مختار الصحاح مادة (عدل) (202).

[29] توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (86/2).

[30] ينظر: توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته (129-131).

[31] موسى بن عبيدة بن نشيط بن عمرو بن الحارث الزيدي أبو عبد العزيز المدني، توفي سنة 152 هـ أو 153 هـ، عن أبي زرعة أنه قال عنه "ليس بقوي الحديث، وعن أبي يعلى قال: سئل يحيى بن معين وأنا حاضر عن موسى بن عبيدة الربذي فقال ليس بشيء، وعن ابن حماد، حدثنا معاوية، عن يحيى، قال: موسى بن عبيدة مدني ضعيف. "الكامل في ضعفاء الرجال" ابن عدي الجرجاني (44/8).

[32] منهج الإمام أحمد في إعلال الحديث، بشير علي عمر (288/1).

[33] ينظر: مادة (زيد) في جمهرة اللغة، الأزدي (644/2)؛ تهذيب اللغة (161/13).

[34] اختصار علوم الحديث (61).

[35] النكت على مقدمة ابن الصلاح (189/2).

[36] فتح المغيث (260/1).

[37] سير أعلام النبلاء للذهبي (9/ 107).

[38] الإلماع، القاضي عياض (33-34).

[39] اليواقيت والدرر (438/2).

[40] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الحدود، باب للعاهر الحجر، رقم: 6818 (165/8)؛ ومسلم في صحيحه: كتاب الرضاع، باب الولد للفراش وتوقي الشبهات، رقم: 1457 (1080/2)، والترمذي في سننه: أبواب الرضاع، باب ما جاء أن الولد للفراش رقم: 1157 (455/3)؛ والنسائي في سننه: كتاب الطلاق، باب إلحاق الولد بالفراش رقم: 3482 (180/6).

[41] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب البيوع، باب تفسير المشبهات، رقم: 2053 (54/3)؛ ومسلم في صحيحه: كتاب الرضاع، باب الولد للفراش، رقم: 1457 (1080/2).

[42] ينظر: فتح الباري (35/12-36).

[43] معرفة أنواع علوم الحديث (274).

[44] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (212/2).

[45] فتح الباري (281/10).

[46] أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب البر والصلة والآداب، باب تفسير البر والإثم، رقم: 2553 (1980/4)؛ والترمذي في سننه: أبواب الزهد، باب ما جاء في البر والإثم، رقم: 2389 (597/4)، وقال: " هذا حديث حسن صحيح".

[47] الفائق في غريب الحديث (302/1).

[48] تعدد روايات الحديث النبوي وأثره في الحكم على الحديث (352).

[49] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ الفتنة من قبل المشرق، رقم: 7092 (53/9).

[50] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم: 3279، (123/4).

[51] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المغازي، باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن، رقم: 4389، (174/5).

[52] أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب الفتنة من المشرق من حيث يطلع قرني الشيطان، رقم: 2905، (2229/4).

[53] المصدر نفسه.

[54] المصدر نفسه.

[55] لسان العرب (128/11)؛ تهذيب اللغة (75/11)؛ العين، الفراهيدي (143/6).

[56] المهذب في علم أصول الفقه المقارن، عبد الكريم النملة (1221/3).

[57] البرهان في أصول الفقه، الجويني (153/1).

[58] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الديات، باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد لا على الوالد، رقم: 6910 (11/9) واللفظ له؛ ومسلم في صحيحه: كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب دية الجنين ووجوب الدية في قتل الخطإ، وشبه العمد على عاقلة الجاني، رقم: 1681 (1309/3).

[59] أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الديات، باب دية الجنين، رقم: 4572، (191/4)؛ وابن ماجه في سننه: كتاب الديات، باب دية الجنين، رقم: 2641 (882/2)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (3825).

[60] أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الديات، باب دية الجنين، رقم: 4575 (192/4)، وصححه الألباني (3826).

[61] مختار الصحاح (218).

[62] البحر المحيط (5/4).

[63] التعريفات، الجرجاني (95).

[64] مختار الصحاح (91/1)؛ لسان العرب (24/7).

[65] البحر المحيط (324/4).

[66] الرسالة (213).

[67] قال الخطابي: هو الذي يشرب بعروقه من غير سقي. وزاد القاضي أبي يعلى " وهو المستنقع في بركة ونحوها يصب إليه من ماء المطر في سواق تشق له ". قال واشتقاقه من العاثور وهي الساقية التي يجري فيها الماء لأن الماشي يعثر فيها. قال: ومنه الذي يشرب من الأنهار بغير مؤنة أو يشرب بعروقه كأن يغرس في أرض يكون الماء قريبا من وجهها فيصل إليه عروق الشجر فيستغني عن السقي. "فتح الباري"، ابن حجر (349/3).

[68] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الزكاة، باب العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري، رقم: 1483 (126/2).

[69] أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الزكاة، باب ما أدي زكاته فليس بكنز، رقم: 1405 (107/2)، ومسلم في صحيحه: كتاب الزكاة، رقم: 979 (673/2).

[70] ينظر: المغني، ابن قدامة (9/3)؛ المحلى بالآثار، ابن حزم (58/4)؛ المجموع شرح المهذب، النووي (461/5-462).

[71] مختار الصحاح (192)؛ المفردات (523).

[72] المصباح المنير (376/2).

[73] روضة الناظر وجنة المناظر، ابن قدامة (2/ 165).

[74] مقاييس اللغة (5/ 44)؛ مختار الصحاح (263).

[75] المطلق والمقيد، حمد بن حمدي الصاعدي (521).

[76] أخرجه مسلم في صحيحه: باب التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ، رقم: 1 (9/1).

[77] المصدر نفسه، رقم: 1 (10/1).

[78] المراد بالاحتجاج هو: إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة. "في أصول النحو"، سعيد الأفغاني (6).

[79] هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن الضائع: عالم بالعربية، أندلسي، من أهل إشبيلية، عاش نحو سبعين سنة، توفي سنة 680هـ. من كتبه "شرح كتاب سيبويه" و "شرح الجمل للزجاجي". "الأعلام" للزركلي (333/4).

[80] هو محمد بن يوسف بن علي بن حيان، الإمام العلامة ذو الفنون حجة العرب أبو حيان الأندلسي الجياني ثم الغرناطي الشافعي عالم الديار المصرية وصاحب التصانيف البديعة. توفي سنة 745هـ، من مؤلفاته: "البحر المحيط"، و"الإلماع في إفساد إجازة الطباع"، و"ارتشاف الضرب من لسان العرب"، و" التذييل والتكميل". "المعجم المختص بالمحدثين" لمحمد الحبيب الهيلة (267).

[81] هو أبو عبد الله محمد بن الطيب الصميلي الشرقي الفاسي، الإمام اللغوي الشهير بابن الطيب الشرقي، إمام اللغة في زمانه، صاحب التصانيف الجليلة، من قرأ على يده نجب، وهو أستاذ الزبيدي صاحب معجم تاج العروس، توفي سنة 1170 هـ. "النبوغ المغربي في الأدب العربي" عبد الله كنون؛ "قيمة الزمن عند العلماء" أبو غدة (86).

[82] علوم الحديث ومصطلحه، صبحي الصالح (333).

[83] ينظر: عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث، السيوطي (63-171/64).

[84] ينظر: الاقتراح في أصول النحو، السيوطي (78-83).

[85] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي (10/1).

[86] خديجة عبد الرزاق عبد القادر الحديثي (1935م -2018م)، كاتبة محققة وأكاديمية متخصصة بعلم النحو والصرف، حاصلة على شهادة الدكتوراه من كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة 1964م عن رسالتها " أبو حيان النحوي".

[87] هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي المعروف بالمبرد، والثمالي منسوب إلى ثمالة بن مسلم بن كعب بن الحارث بن كعب -فكان شيخ أهل النحو والعربية، وإليه انتهى علمها بعد طبقة أبي عمر الجرمي، وأبي عثمان المازني، توفي سنة 898هـ، كان من أهل البصرة، وأخذ عن أبي عمر الجرمي، وأبي عثمان المازني، وأبي حاتم السجستاني، وغيرهم من أهل العربية، كان حسن المحاضرة، مليح الأخبار، كثر النوادر. "نزهة الألباء في طبقات الأدباء" كمال الدين الأنباري (164-165).

[88] هو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، من أكابر أهل العربية، كان حسن العقيدة، جميل الطريقة. وصنف مصنفات كثيرة؛ منها كتاب "المعاني في القرآن"، وكتاب "الفرق بين المؤنث والمذكر"، "نزهة الألباء في طبقات الأدباء" كمال الدين الأنباري (183-184).

[89] هو أبو بكر محمد بن السري السراج، وله كتب في النحو مفيدة، كان أديبا شاعرا، وكان يحب أم ولده، وكانت في القيان، فأنفق عليها مالَه، وتهيأ أن قَدِم المكتفي من الرَّقة في الوقت الذي وَلِيَ الخلافة. توفي سنة 316 هـ، من مؤلفاته: "الأصول في النحو"، و"شرح كتاب سيبويه"، و"الشعر والشعراء". "طبقات النحويين واللغويين" محمد بن الحسن الإشبيلي (112/1).

[90] ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، خديجة الحديثي (188-189).

[91] بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين، عودة خليل أبو عودة (88).

[92] باحث أردني معاصر، توفي سنة 2021م، عمل أستاذا للدراسات اللغوية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

[93] بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين (91).

[94] في أصول النحو، سعيد الأفغاني (51).

[95] ينظر: بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين (119، 125، 129).

[96] في أصول النحو (72).

[97] المصباح المنير (85/1).

[98] في أصول النحو (53).